نشرة التمكين والريادة
نشرة معرفية حول شؤون المرأة والمجتمع
العدد (4) أغسطس 2023

كن جزءاً من الحدث
التمكين السياسي للمرأة الإماراتية

بمناسبة انتخابات المجلس الوطني الاتحادي

إعداد: إدارة البحوث والتنمية

مقدمة

يعتبر ملف التمكين السياسي للمرأة الإماراتية أحد الملفات المهمة في تمكين المرأة عموما. وقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة رغم حداثة هذا الملف أن تحقق إنجازات كثيرة في هذا الجانب، لتصبح بذلك الدولة من الدول العربية الرائدة في تمكين المرأة سياسياً.

إن خطاب التمكين السياسي خطاب المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان طيب الله ثراه عام 2005؛ كان بمثابة برنامج عمل وطني ممنهج لإحداث نقلة نوعية في ثقافة المشاركة المرأة الإماراتية في عمليات اتخاذ القرار عامة والمشاركة السياسية خاصة؛ إذ ترتب على الخطاب زيادة عدد النساء الإماراتيات في مجلس الوزراء الإماراتي من خلال تعيين عدد من الوزيرات النساء لتولي مناصب حكومية رفيعة المستوى، كما فتح خطاب التمكين المجال للمواطنين ذكورا وإناثا للمشاركة في عضوية المجلس الوطني الاتحادي عبر انتخاب نصف أعضائه لأول مرة وكان للمرأة الإماراتية حضور مشرف من أول مشاركة لها.

إن ما تحقق من إنجازات للمرأة الإماراتية في مجال التمكين السياسي هو ثمرة تشجيع قيادة الدولة وحرصها على ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في مختلف المجالات، كما أنه ثمرة جودة برامج التعليم وبناء القدرات التي ساهمت في تمكين المرأة في هذا الجانب.

إن الحديث عن ملف التمكين السياسي للمرأة الإماراتية وطيد الصلة مع الجهود والرؤية الثاقبة التي وضعتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك؛ رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، رئيسة مؤسسة التنمية الأسرية؛ عندما استشرفت مستقبل المشاركة السياسية للمرأة وأطلقت برنامج تعزيز دور البرلمانيات العربيات من خلال الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم قديما) عام 2004؛ لتبدأ رحلة بناء قدرات المرأة وتهيئة المجتمع للدور الجديد للمرأة والذي توج بفوز المرأة الإماراتية مع أول انتخابات في الدولة عام 2006.

وقد ساهمت الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة التي دشنتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك؛ حفظها الله؛ عام 2002 والمحدثة في عام 2015 على وضع الركائز الأساسية لتمكين المرأة سياسيا؛ إذ تضمنت الاستراتيجية منذ تدشينها عدة محاور تهدف إلى تذليل الصعوبات أمام المشاركة الفعالة للمرأة في جميع ميادين الحياة العامة وتأصيل دورها في الإسهام في التنمية المستدامة والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات في ثمان مجالات من بينها المشاركة السياسية.

آلية إدارة انتخابات المجلس الوطني الاتحادي

تأسس المجلس الوطني الاتحادي في 2 ديسمبر 1972 كسلطة اتحادية رابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وهي: "المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، القضاء الاتحادي".

طوال الفترة من 1972 حتى 2005 كان يتم تعيين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي عبر بتزكية من حكام الإمارات السبع للدولة وفق توزيع المقاعد المنصوص عليها في الدستور، ولأول مرة تم إجراء انتخابات لنصف أعضاء المجلس الوطني بعد خطاب التمكين عام 2006 كأول تجربة انتخابية، ومنذ ذلك الحين تعمل الدولة من خلال وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني على تحسين التجربة الانتخابية وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية.

توزيع مقاعد المجلس الوطني الاتحادي بين إمارات الدولة

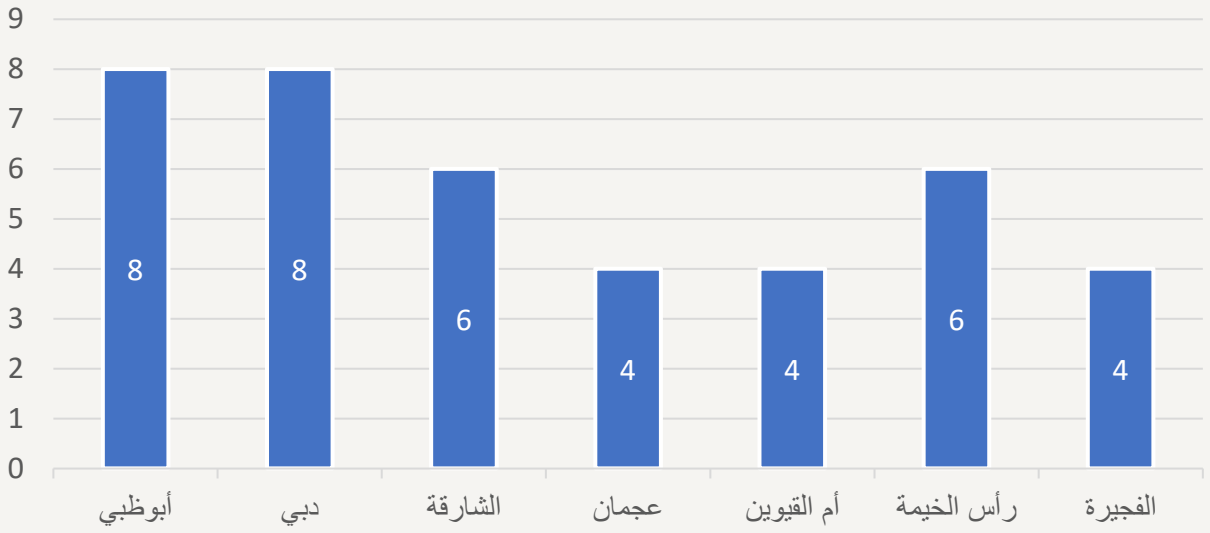

منذ التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009 أصبحت مدة عضوية المجلس الوطني الاتحادي أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له بدلا من سنتين، وتجدر الإشارة هنا أن هذه المدة تسمى الفصل التشريعي الذي لابد أن يدعى لانعقاده وفضه بمرسوم يصدره رئيس الدولة، وغالبا ما يبدأ الفصل التشريعي في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر من كل عام.

إن تنظيم وإدارة الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة تتم من خلال اللجنة الوطنية للانتخابات التي تقوم بالإشراف الكامل على سير العملية الانتخابية وتنفيذها بحيادية والنزاهة، من خلال وضع البرنامج زمني للانتخابات، اعتماد قوائم المرشحين النهائية، الدعوة للانتخابات في كل إمارة، تشكيل اللجان الفرعية للانتخابات، اعتماد مقار مراكز الانتخاب في كل إمارة وغيرها من المهام ذات العلاقة بإنجاح العملية الانتخابية

ووفقا للوائح المنظمة للانتخابات فإن الهيئات الانتخابية في كل إمارة هم من لهم الحق في المشاركة في الانتخابات؛ حيث يتم تشكل الهيئات الانتخابية عن طريق قيام ديوان حاكم كل إمارة بتسمية أعضاء الهيئة الانتخابية للإمار، بحيث يشكلون كحد أدنى ثلاثمائة مضاعف عدد ممثلي الإمارة في المجلس الوطني الاتحادي (حاصل ضرب عدد ممثلها في المجلس الوطني الاتحادي في الرقم (300) ثلاثمائة)، وتجدر الإشارة أن لكل ناخب صوت واحد فقط لا يجوز له انتخاب أكثر من مرشح واحد عن الإمارة التي ينتمي إليها.

ومع قرار رفع عدد مقاعد المرأة في المجلس الوطني الاتحادي لتصبح 50% عام 2019، انتهجت إمارات الدولة سياسات مختلفة في توزيع هذه المقاعد بين الانتخاب والتعيين.

مقومات نجاح التمكين السياسي للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن السر في نجاح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تمكين المرأة سياسيا تعود إلى جملة من العوامل التي تكاملت في أثارها في الإنجازات المتحققة نوجزها في التالي حسب تسلسلها الزمني والأهمية:

1. الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة

تعتبر الاستراتيجية الوطنية التي دشنتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك؛ رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة الطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية؛ عام 2002 وفق منهاج بيجن الركيزة الأساسية للنقل النوعية في ملف تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ولاسيما في مجال التمكين السياسي.

تضمنت النسخة الأولى من الاستراتيجية على ثمانية محاور من بينها تمكين المرأة في مجال اتخاذ القرار والمشاركة السياسية، حيث تضمن هذا المحور على جملة من الأهداف الاستراتيجية أهمها التالي:

- تشخيص وضع المرأة الإماراتية في مراكز صنع القرار.
- تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب القيادية.
- العمل على تنمية المهارات القيادية للمرأة الإماراتية العاملة.

2. مشروع تعزيز دور البرلمنيات العربيات

يعتبر برنامج تعزيز دور البرلمانيات الذي أطلقه الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم) عام 2004 بعد تدشين الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة، انطلاقة برامجه في مجال تأهيل وتمكين المرأة الإماراتية من المشاركة السياسية.

تضمن المشروع عقد سلسلة من ورش العمل والدورات من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي انشاء منتدى البرلمانيات العربيات والوعي بقضايا النوع الاجتماعي في البرلمانات العربية، الحاضنات الوطنية للقيادات المستقبلية المتوقعة من النساء العربيات وتمكين البرلمانيات من احداث التغيير والمشاركة الفعالة في العملية السياسية وجميع مناحي التنمية الوطنية.

ويذكر أنه من خلال المشروع تم تنظيم المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال، مما أتاح للمرأة فرصة الاطلاع على تجارب الدول العربية الشقيقة وخاصة في فترة الانتخابات، وساهم في نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة بالإضافة إلى إعداد مجموعة من الشخصيات النسائية وصقل مهاراتهن القيادية كخطوة نحو إعدادهن لدخول معترك العمل السياسي، وقد تضمنت التجربة الانتخابية الأولى في دولة الامارات العربية المتحدة أسماء بعض السيدات المنتسبات للمشروع، وتم تعيين إحداهن في المجلس الوطني الاتحادي.

3. خطاب التمكين 2005

إن مفهوم المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة أسس له منذ قيام الدولة عام 1971، حيث نص دستور على إنشاء المجلس الوطني الاتحادي ليكون السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وهي: " المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، القضاء الاتحادي". وبدأت مسيرة المجلس الوطني الاتحادي وعقد أولى جلساته بتاريخ 2 ديسمبر 1972.

وقد جاء خطاب المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان طيب الله ثراه في الذكرى الرابعة والثلاثين لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2005 كخطاب حكومي يهدف إلى تمكين وتفعيل دور المواطنين الإماراتيين في عملية التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد؛ حيث ركز هذا الخطاب على تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة في تحديد الخطط والبرامج الحكومية وتنفيذها.

ويعتبر خطاب التمكين في الإمارات جزءاً من الجهود الحكومية المستمرة لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الحياة، كما قدم الخطاب أيضا خطة تطويرية شاملة لدور المجلس الوطني الاتحادي وتعزيز المشاركة السياسية والمدنية للأفراد، ليفتح ولأول مرة إمكانية انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في عام 2006 (20 عضو من أصل 40 عضوا). ومنذ ذلك الحين، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً في المشاركة السياسية عامة ومشاركة المرأة خاصة في مجال البرلماني وتبوأ المناصب الحكومية القيادية.

مراحل التطور التاريخي لبرنامج التمكين

2005

- القاء المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بمناسبة عيد الاتحاد (34) حطاب حول برنامج تمكين وتعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي.
- قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (3) لسنة 2005 باعتبار خطاب رئيس الدولة خطة عمل وطنية.

2006

- استحداث وزارة تختص بشؤون المجلس الوطني الاتحادي.
- قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.
- انتخابات المجلس الوطني الاتحادي الأولى.
- فوز أول امرأة في تاريخ الدولة بعضوية المجلس من خلال الانتخاب، وتعيين (8) عضوات أخريات من قبل حكام الإمارات، لتبلغ نسبة النساء (22.5%)، والتي تُعد وقتها من أعلى النسب عالمياً.

2009

- التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009، والذي تضمن النص على تمديد مدة عضوية المجلس الوطني الاتحادي (لأربع) سنوات ميلادية، وتمديد أدوار الانعقاد (لسبعة) أشهر، وتولي المجلس وضع لائحته الداخلية وإصدارها بقرار من رئيس الدولة، ويتولى المجلس دوراً رقابياً فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تُحال إليه بقرار من رئيس الدولة.

2011

- قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (1) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.
- قرار رئيس الدولة رقم (2) لسنة 2011 بتعديل قرار رئيس الدولة رقم (3) لسنة 2006 بشأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي، والذي نص على زيادة عدد أعضاء الهيئات الانتخابية.

2015

- انتخابات المجلس الوطني الاتحادي الثالثة.
- أول امرأة تتولى رئاسة البرلمان في العالم العربي.

2019

- قرار المغفور له- بإذن الله تعالى- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "رحمه الله"، برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى (50%).
- تنظيم الدورة الرابعة من انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي شهدت زيادة (48.5%) في نسبة التصويت مقارنة مع الدورة الثالثة.

4. انشاء وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تأسست وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني، بموجب المرسوم الاتحادي رقم 10 لسنة 2006، الصادر بتاريخ 11-2-2006 والذي بموجبه تخصيص وزير يختص بشؤون المجلس الوطني الاتحادي كحلقة الوصل بين إيجاد قنوات أكثر فعالية وحيوية للتنسيق بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة. إن قرار إنشاء الوزارة ساهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة المشاركة السياسية عامة ولدى المرأة خاصة من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة الاتحاد النسائي العام عام 2014 لتنطلق منذ لك الحين سلسلة من البرامج التوعية لدعم مشاركة المرأة السياسية في مختلف إمارات الدولة وبالتعاون مع الجمعيات النسائية؛ هدفت مذكرة التفاهم إلى تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة التي من شأنها ترسيخ الوعي السياسي ونشر ثقافة المشاركة السياسية لدى المرأة الإماراتية، وإعداد الدراسات والبحوث المشتركة وتنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والبرامج التدريبية في مجال نشر الوعي السياسي، مع التأكيد على ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية لدى المرأة الإماراتية بشكل خاص، وقد ساهم كل ذلك في نجاح ملف التمكين السياسي للمرأة في الدولة.

جانب من مراسم توقيع مذكرة التفاهم في أكتوبر 2014

5. انشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

جاء قرار اعتماد مجلس الوزراء بتشكيل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في جميع ميادين العمل في مايو 2015 ليدعم الجهود السابقة في مجال تمكين المرأة؛ إذ هدف المجلس عند تأسيسه إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول 2021، وبفضل من الله وتوفيقه حقق المجلس إنجازات كثيره. وفي سبتمبر 2017، أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دليل التوازن بين الجنسين الذي كان بمثابة دليل استرشادي من خلال احتوائه على خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة حول كيفية ضمان التوازن بين الجنسين فيها. ويُعد الدليل الأول من نوعه على مستوى العالم، وأداة شاملة توضح المقاييس والخطوات التي يجب على القطاعين العام والخاص اتباعها لتنفيذ متطلبات هذا التوازن، وتقليص الفجوة بين الجنسين من خلال خمسة محاور:

- الالتزام ومراقبة تحقيق التوازن بين الجنسين
- دمج الجنسين في السياسات والبرامج، وإعداد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي
- تعزيز مشاركة الكوادر التي تراعي الفروق بين الجنسين
- تحقيق التوازن بين الجنسين في المراكز القيادية
- التواصل المراعي للجنسين

تجدر الإشارة بأن الاتحاد النسائي العام كان من أسس لمفهوم إدماج منضور النوع الاجتماعي في الدولة منذ عام 2006

6. قرار تخصيص 50% من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي للمرأة

وفي العام 2018 أتى قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله- برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى النصف، ليعكس إيمان القيادة الرشيدة بدور المرأة المهم في دفع مسيرة التنمية، وحرصها على توظيف طاقات جميع فئات المجتمع لصناعة مستقبل أفضل تكون فيه دولة الإمارات الأولى على مستوى العالم في مختلف المجالات. بموجب هذا القرار التاريخي فإن المرأة اليوم، وعقب انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في العام 2019، تشغل 50% من مقاعد المجلس ولتشارك بفاعلية في صناعة القرار في الفصل التشريعي السابع عشر، ولتتصدر دولة الإمارات بذلك المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ضمن محور الكفاءة الحكومية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية عام 2020.

7. برنامج فاطمة بنت مبارك لبناء قدرات المرأة السياسية

وفي إطار الاستعداد لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي للعام 2023 أطلق الإتحاد النسائي العام نسخة جديدة من برنامج فاطمة بنت مبارك للتمكين السياسي بهدف بناء قدرات المرأة السياسية بما يمكن الراغبات في الترشح للانتخابات من الاستعداد الجيد والمبكر للانتخابات.

وقد جاء برنامج فاطمة بنت مبارك لبناء قدرات المرأة السياسية استكمالا لجهود الاتحاد النسائي العام في رفع جاهزية المرأة لخوض انتخابات المجلس الوطني الاتحادي؛ فعلى الرغم من النجاح الذي حققته المرأة الإماراتية خلال الانتخابات الماضية إلاّ أنه تبين للاتحاد النسائي العام ومن خلال دراسة استطلاعية؛ قام بها من خلال إدارة البحوث والتنمية؛ أن المرأة الإماراتية مازالت بحاجة إلى امتلاك المزيد من المهارات الفنية في إدارة الحملات الانتخابية والتخطيط الجيد لها. فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الرأي الذي تم تطبيقه على عينة عشوائية للوقوف على التحديات التي واجهت المرأة في انتخابات 2019، الحاجة إلى برامج تدريبية تعمل على بناء قدرات المرأة في مجال التخطيط وإدارة الحملات الانتخابية بما في ذلك بناء العلاقات والتشبيك من أجل كسب أصوات الناخبين. هدف البرنامج إلى بناء قدرات المرأة في مجال التمكين السياسي إلى دعم الملف البرلماني للمرأة الإماراتية عبر السعي نحو تحقيق التالي:

- تنمية ثقافة المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية.
- تعريف المنتسبات للبرنامج بأدوار المجلس الوطني الاتحادي والأدوار المتوقعة من العضو البرلماني.
- تنمية المهارات الشخصية والقيادية لدى الراغبات في الترشح.
- بناء قدرات المرأة في مجال إدارة الحملات الانتخابية.
- تعزيز الدعم المجتمعي لملف التمكين السياسي للمرأة.

وفي إطار السعي لتعميم الاستفادة من البرنامج على أكبر شريحة ممكنة في مختلف إمارات الدولة، تم تنفيذ البرنامج افتراضيا تسهيلا على المرأة وخاصة المرأة العاملة. وقد تم تقسيم وتوزيع المشاركات اللاتي بلغ عددهن 500 مشاركة على 5 مجموعات، التحقت كل مجموعة ببرنامج لمدة شهر تخلله التالي:

- 4 ورش تدريبية تخصصية تفاعلية بمعدل ورشة واحدة كل أسبوع افتراضيا.
- تمارين وتكليفات أسبوعية بالإضافات إلى قراءات ذات العلاقة بالمحاور المطروحة في الورش التدريبية.

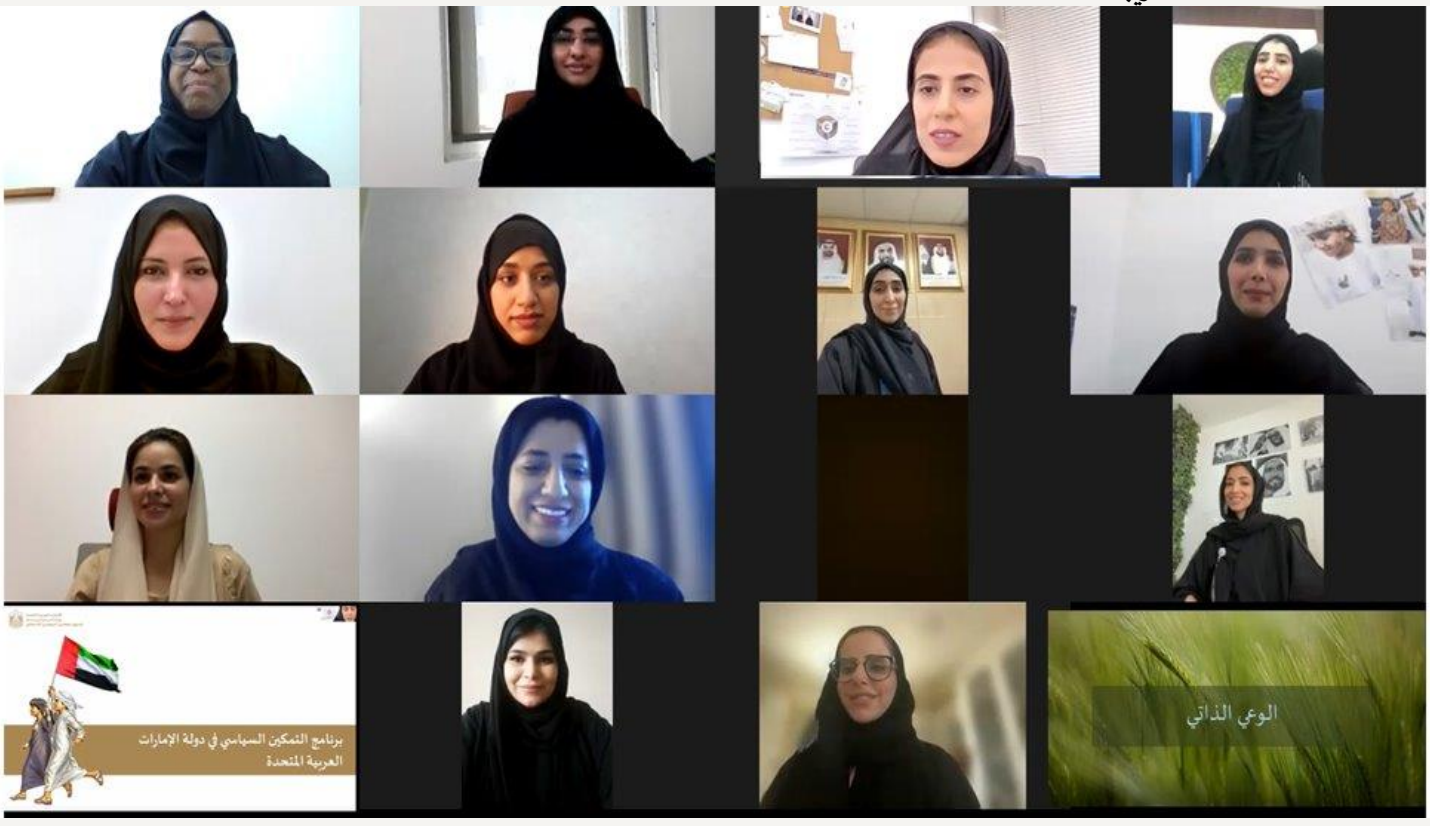

الاطلاع على تجارب أعضاء المجلس والمرشحات في الدورات السابقة.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

برنامج التمكين السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

مؤشرات التمكين السياسي للمرأة الإماراتية

استطاعت المرأة الإماراتية أن تحقق إنجازات منذ انطلاق التجربة الانتخابية الأولى في الدولة عام 2006. وفيما يلي مؤشرات التمكين السياسي للمرأة الإماراتية في كل دورة انتخابية.

1. الفصل التشريعي الرابع عشر - عام 2006:

قبل عام 2006 كان جميع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي يتم تعينهم من قبل حكام الإمارات، ولكن خطاب التمكين 2005 أقيمت أول انتخابات للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2006 وذلك وفقاً لقرار رقم (3) لسنة 2006 الصادر عن المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله، وبناءً على قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 الذي حدّد طريقة اختيار ممثلي دولة الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.

وفي هذه المرحلة تشكيل عينة مصغرة من مجتمع الإمارات للمشاركة في الانتخابات؛ حيث بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية لكافة الإمارات 6,595 عضواً، موزعين على جميع الإمارات، وبلغ عدد المترشحين لعضوية المجلس الوطني الاتحادي من كافة إمارات الدولة 456 مرشحاً.

وقد تقدمت (65) سيدة للترشح من أصل (465) مرشحاً لعضوية المجلس الوطني أي بنسبة (14.25 %)، حيث أسفرت هذه الانتخابات عن انتخاب أول امرأة إماراتية لعضوية المجلس الوطني الاتحادي (وهي الدكتورة أمل القبيسي)، كما تم تعيين ثماني نساء أخريات من قبل حكام الإمارات في المجلس، حتى أصبح المجلس الوطني الاتحادي -في فصله التشريعي الرابع عشر- يضم في عضويته تسع نساء يمثلن نسبة (22.5%) من مجموع أعضاء المجلس التي تعتبر من أعلى النسب عالميا.

توزيع الهيئات الانتخابية على الإمارات	
الإمارة	نسبة عضوية الهيئات الانتخابية
أبوظبي	%26.4
دبي	%23
الشارقة	%15.4
رأس الخيمة	%16
عجمان	%6.6
الفجيرة	%6.3
إمارة أم القيوين	%6.1

65 سيدة ترشحن للانتخابات

فورز امرأة

22.5% نسبة النساء في المجلس الوطني الاتحادي

عضوات المجلس الوطني الاتحادي 2006

2. لفصل التشريعي الخامس عشر- عام 2011:

تميزت انتخابات 2011 برفع أعداد الهيئات الانتخابية بشكل عام تم من خلالها رفع نسبة مشاركة المرأة إيمانا من القيادة بأن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات تكتسب أهمية كبيرة، إذ إنها الأقدر على مناقشة كثير من القضايا التي تتعلق بالقطاع النسائي والقطاعات الأخرى المتعلقة بالمجتمع.

وتشير الإحصاءات المنشورة أن نسبة الإناث المدرجة أسماؤهن في الهيئات الانتخابية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2011 بلغت 46٪ من المجموع العام للهيئات، والبالغ عدد أعضائها 129 ألفاً و274 عضواً، في حين بلغت نسبة الناخبين الذين تقلّ أعمارهم عن 30 عاماً 35٪.

وبلغ عدد الإناث في هذه الهيئات على مستوى الدولة 59 ألفاً و991 ناخبة مقابل 69 ألفاً و283 ناخباً من الذكور، وتوزعت نسبة الإناث على مستوى إمارات الدولة على النحو الآتي: أبوظبي 52٪ ودبي 47٪ والشارقة 48٪ وعجمان 39٪ وأم القيوين 33٪ ورأس الخيمة 38٪ والفجيرة 30٪.

توزيع المرشحين على الإمارات	
الإمارة	عدد المرشحين
أبوظبي	117
دبي	124
الشارقة	94
رأس الخيمة	60
عجمان	34
الفجيرة	21
إمارة أم القيوين	19

65 سيدة ترشحن للانتخابات

فورز امرأة

تولي المرأة منصب النائب الأول
لرئيس المجلس الوطني الاتحادي

22.5% نسبة النساء في
المجلس الوطني الاتحادي

إجمالي المرشحين حسب الجنس		
الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	367	%82
أنثى	83	%18
الإجمالي	450	%100

1 المصدر: نظام تسجيل المرشحين باللجنة الوطنية للانتخابات 2011

عضوات المجلس الوطني الاتحادي 2011

2. لفصل التشريعي السادس عشر - عام 2015:

شهدت انتخابات المجلس الوطني الاتحادي للعام 2015 رفع نسبة الإناث في الهيئات الانتخابية لتمثل 48% من إجمالي الناخبين من أصل نحو 224 ألف ناخباً. وقد بلغ عدد المرشحين في السباق الانتخابي 330 مرشحاً من جميع الإمارات، من بينهم 74 مرشحة.

مقارنة توزيع المرشحين حسب الجنس ما بين انتخابات 2011 و2015

74 سيدة ترشحن للانتخابات

فورز امرأة

تولي المرأة منصب
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

22.5% نسبة النساء في
المجلس الوطني الاتحادي

بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية 224,281 عضوا

عضوات المجلس الوطني الاتحادي 2015

2. لفصل التشريعي السابع عشر- عام 2019:

شهد هذا الفصل التشريعي نقلة نوعية في نسبة الإناث في المجلس الوطني الاتحادي بعد صدور قرار المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان طيب الله ثراه بتخصيص 50% من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي للنساء.

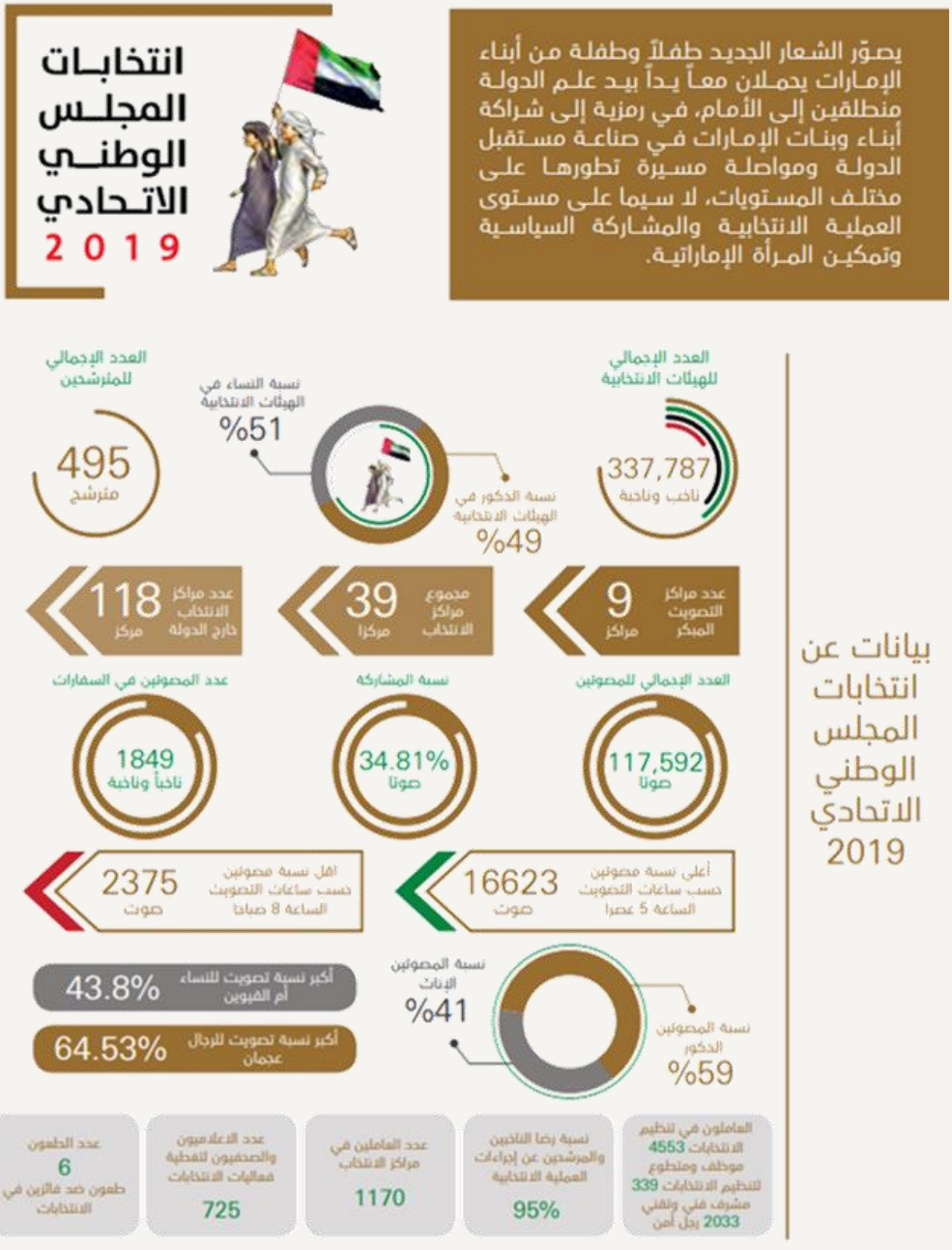

عضوات المجلس الوطني الاتحادي 2019

القائمة النهائية للفائزين في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019

أبوظبي
1- سهيل نخيرة سهيل العفاري
2- خلفان راشد النايلي الشامسي
3- ناعمة عبد الرحمن محمد المنصوري
4- موزة محمد مسلم العامري

دبي
1- حمد أحمد سلطان الرحومي
2- أسامة أحمد عبد الله الشعفار
3- مريم ماجد خلفان بن ثنيه
4- سارة محمد أمين فلكناز

الشارقة
1- حميد علي العبار الشامسي
2- عدنان حمد محمد الحمادي
3- عبيد خلفان عبيد الفول

عجمان
1- أحمد حمد أبوشهاب السويدي
2- هند حميد بن هندي العليلي

أم القيوين
1-محمد عيسى عبيد الكشف
2- عذراء حسن حميد بن ركاض

الفجيرة
1-محمد أحمد محمد اليماحي
2- صابرين حسن سعيد اليماحي

رأس الخيمة
1-يوسف عبد الله البطران الشحي
2- سعيد راشد عبد الله العابدي
3- أحمد عبد الله محمد الشحي

الإمارة	عدد المقاعد المخصصة بالانتخاب (ذكور - إناث)	قرارات دواوين أصحاب السمو حكام الإمارات بشأن تحديد مقاعد النساء في الانتخابات
أم القيوين	2	تخصيص مقعد واحد للنساء بالانتخاب
رأس الخيمة	3	عدم تحديد مقاعد خاصة للنساء من خلال آلية الانتخاب
الفجيرة	2	تخصيص مقعد واحد للنساء بالانتخاب

نماذج على مساهمات المرأة الإماراتية في الفصل التشريعي

جلسة المجلس الوطني الاتحادي

17 الفصل التشريعي | 4 دور الانعقاد | 6 جلسة | 07 مارس 2023 م

الأسئلة

"منح قرض الإسكان
للمستفيدين أصحاب الديون البنكية "

موجه إلى - معالي المهندس
سهيل بن محمد فرج المزروعي
وزير الطاقة والبنية التحتية

مقدم السؤال - سعادة
صابرين حسن اليماحي
عضو المجلس الوطني الاتحادي

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي | MFNCA

جلسة المجلس الوطني الاتحادي

17 الفصل التشريعي | 4 دور الانعقاد | 6 جلسة | 07 مارس 2023 م

الأسئلة

" جاهزية البنية التحتية
في حالة هطول الأمطار الغزيرة "

موجه إلى - معالي المهندس
سهيل بن محمد فرج المزروعي
وزير الطاقة والبنية التحتية

مقدم السؤال - سعادة
ناعمة عبدالله الشرهان
عضو المجلس الوطني الاتحادي

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي | MFNCA

نسبة الإناث في المجلس الوطني الاتحادي - دولة الإمارات العربية المتحدة 2019-2006

تشغل المرأة الإماراتية حالياً 20 مقاعد في المجلس الوطني الاتحادي ويشكلن نسبة 50% من إجمالي أعضاء المجلس الوطني، وخلال السنوات السابقة كانت تترأس المجلس الوطني الاتحادي امرأة وهي معالي/د. أمل عبد الله جمعة كرم القبيسي.

انتخابات 2023

دولة الإمارات العربية المتحدة مقبلة على انتخابات للفصل التشريعي وفيما يلي بعض المؤشرات المنشورة

توزيع أعضاء الهيئات الانتخابية بحسب الإمارة

126779
عضواً في إمارة أبوظبي

73181
عضواً في إمارة دبي

72946
عضواً في إمارة الشارقة

12600
عضو في إمارة عجمان

7577
عضواً في إمارة أم القيوين

62197
عضواً في إمارة رأس الخيمة

43599
عضواً في إمارة الفجيرة

المصادر والمراجع

1. برنامج التمكين، الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للانتخابات، 2023، https://uaenec.ae/ar/about-us/empowerment-program

2. التعليمات التنفيذية للانتخابات، الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للانتخابات، 2023، https://uaenec.ae/ar/executive-instructions